المقدمة :

اختلف المؤرخون الاقتصاديون حول البدايات الأولى لظهور النظرية الكلاسيكية ، لكن معظم المؤرخون يشيرون إلى إن ظهور كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث عام 1776 يعد البداية الحقيقية لعلم الاقتصاد الحديث بشكل عام والنظرية الكلاسيكية بشكل خاص ، في حين يتفق المؤرخون الاقتصاديون على نهاية حقبة النظرية الكلاسيكية عند حدوث أزمة الكساد العظيم عام 1929 . وهذا يعني إن النظرية الكلاسيكية استمرت (153)عام خلال المدة الممتدة (1929 – 1776) .

أولا / الفرضيات العامة للنظرية الكلاسيكية

ترتكز النظرية الكلاسيكية في مجال الدخل والاستخدام على العديد من الافتراضات أهما :

1- الاستخدام الشامل (الكامل) Full Employment

اعتقد الكلاسيك بان جميع عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل تعتبر في حالة استخدام شامل ، أي عدم وجود بطالة إجبارية ، وان هذه الحالة تمثل الوضع الطبيعي في الاقتصاد .

كما اعتقد الكلاسيك إن المحدد الأساسي للإنتاج والدخل في المدى القصير هو مستوى الاستخدام

إي إن : $Y = f(E)$

هذا يعني عدم إمكانية زيادة الإنتاج لأننا في حالة استخدام شامل ، كما يعني عدم حدوث انخفاض في الإنتاج وذلك لعدم حدوث بطالة . وإنما بقاء الإنتاج ثابتا عند مستوى الاستخدام الشامل . وبيانيا يمكن تمثيل ثبات الإنتاج أو العرض الكلي (AS) عند مستوى الاستخدام الشامل (F.E) على شكل خط مستقيم عمودي كما يتضح من الشكل التالي :

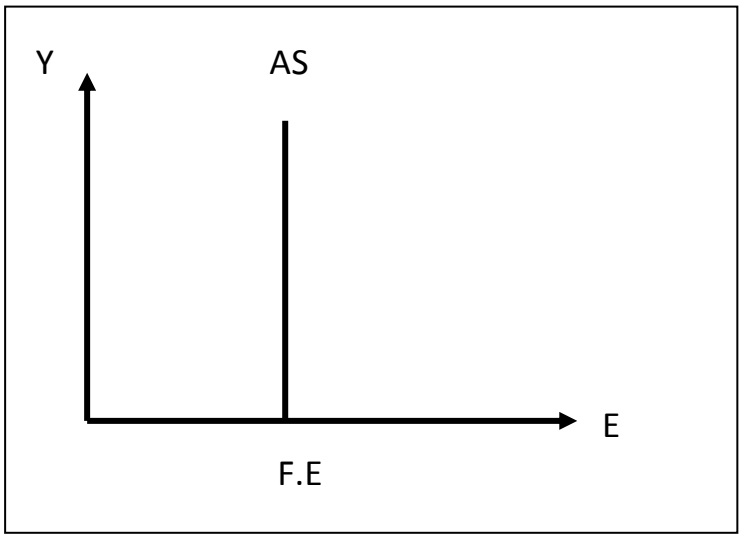

2- توازن العام في الاقتصاد

اعتقد الكلاسيك بصحة قانون ساي Say Law (نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي " جان باتيست ساي") والذي يشير إلى إن كل عرض يخلق طلبا مساوي له بالقيمة . أي إن :

العرض الكلي (AS) = الطلب الكلي (AD)

والشكل التالي يوضح الحالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وفقا لمنطق النظرية الكلاسيكية

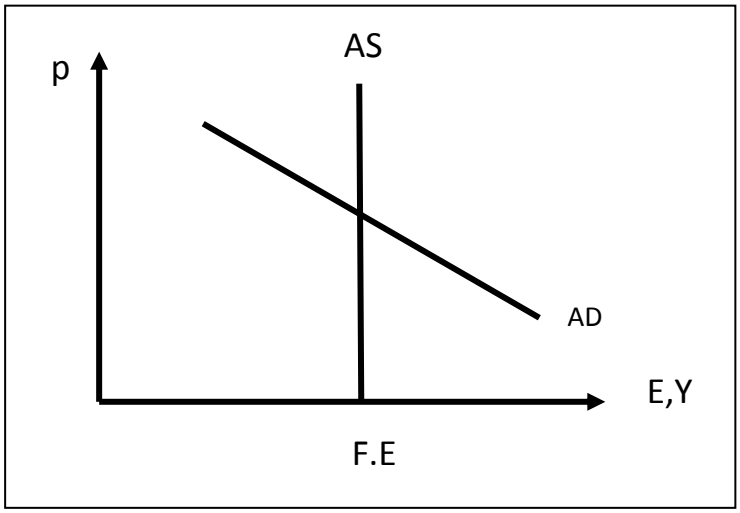

وهذا يعني دائما الاقتصاد في حالة توازن (AD = AS) عند مستوى الاستخدام الشامل ، وإذا ما حدث اختلال (AD < AS) أو حدوث العكس (AS < AD) فان الإلية التلقائية كفيلة بإعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن .

3- مرونة الأجور والأسعار والفائدة

اعتقد الكلاسيك بان الأسعار والأجور والفائدة مرنة مرونة تامة بالشكل التي تؤدي دائما بالاقتصاد إلى التوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الشامل ، فان مرونة الأجور كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل، أما مرونة الأسعار كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي في سوق السلع في حين مرونة سعر الفائدة كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار .

4- سيادة المنافسة التامة

اعتقد الكلاسيك بسيادة المنافسة التامة في الأسواق ، وان الأسعار تتحدد وفق قوى العرض والطلب .

5- عدم تدخل الدولة في الاقتصاد

اعتقد الكلاسيك بضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وترك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ، بحجة إن القطاع الخاص أكفاءة بإدارة الاقتصاد من الدولة وان تدخل الدولة يضر بالنشاط الاقتصادي .

6- حيادية النقود

اعتقد الكلاسيك إن النقود ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي (الإنتاج ، التوظيف) فهي وسيط للتبادل فقط وتؤثر على المتغيرات الاسمية (الأسعار ، والناتج الاسمي) .

ثانيا / التوازن الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

يتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية الثلاثة الآتية:[1]

- ✓ سوق العمل
- ✓ سوق السلع والخدمات
- ✓ سوق النقود

1- سوق العمل Labor Market

سنقوم بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم الأجر الحقيقي التوازني والذي يقوم بدوره بتحديد حجم الاستخدام (التوظيف) ومن ثم تحديد حجم الإنتاج المناظر له .

يتكون سوق العمل من جانبين هما : الطلب على العمل وعرض العمل

أ- الطلب على العمل

يعتمد الطلب على العمل (LD) على الأجور الحقيقية $(\frac{W}{P})$ بعلاقة عكسية ، أي كلما انخفض الأجر الحقيقي ارتفع الطلب على العمل ، والعكس صحيح كلما ارتفع الأجر الحقيقي انخفض الطلب على العمل . ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بين الأجور الحقيقية والطلب على العمل كما يلي :

تمثل الأجور من أهم بنود تكاليف الإنتاج ، فانخفاض الأجور يعني انخفاض تكاليف الإنتاج ، ومن ثم ارتفاع الأرباح وهذا يحفز المنتجين زيادة الطلب على العمل ، وارتفاع الأجور يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض الإرباح وهذا يؤدي إلى تخفيض الطلب على العمل .

ويمكن التعبير عن الطلب على العمل بالصيغة الدالية التالية :

[1] بوليحية ، الطيب . (2016) . التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزائر ، ص 30- 17.

$$LD = w_0 - \alpha \left(\frac{w}{p}\right)$$

أما بيانيا فيمكن التعبير عن الطلب على العمل بالشكل التالي :

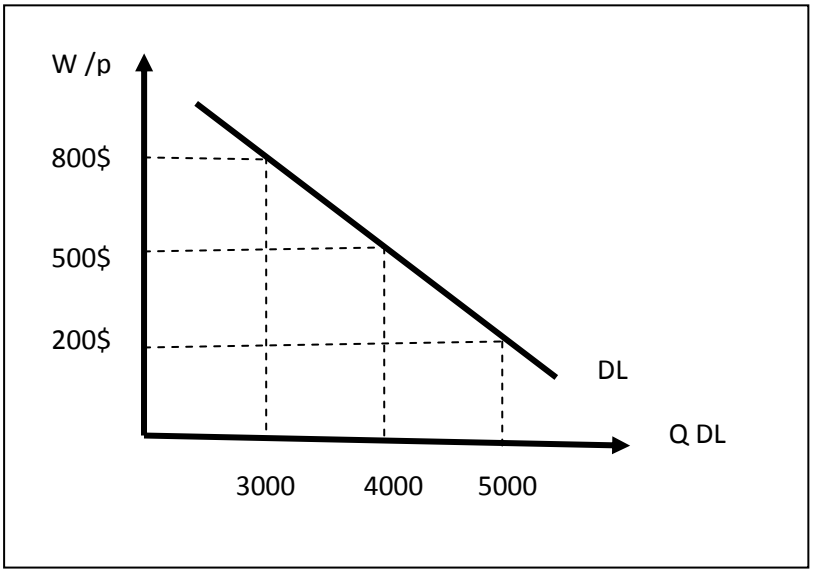

يلاحظ من الشكل : إذا كان الأجر الحقيقي (500) دولار فان الكمية المطلوبة (4000) عامل ، وفي حال ارتفاع الأجر الحقيقي إلى (800) دولار تقل الكمية المطلوبة إلى (3000) عامل ، أما إذا انخفض الأجر الحقيقي إلى (200) دولار ترتفع الكمية المطلوبة إلى (5000) عامل .

بـ - عرض العمل

يعتمد عرض العمل (LS) على الأجور الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$ بعلاقة طردية ، أي كلما ارتفع الأجر الحقيقي ارتفع عرض العمل ، والعكس صحيح كلما انخفض الأجر الحقيقي انخفض عرض العمل . ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بين الأجور الحقيقية وعرض العمل كما يلي :

تمثل الأجور دخل الإفراد ، فارتفاع الأجور يعني ارتفاع الدخل ، وهذا يحفز الإفراد أو العمال الدخول إلى سوق العمل فيزداد عرض العمل ، والعكس صحيح انخفاض الأجور يعني انخفاض الدخل وهذا يؤدي إلى الخروج من سوق العمل ومن ثم انخفاض عرض العمل .

ويمكن التعبير عن عرض العمل بالصيغة الدالية التالية :

$$LS = w_0 + \beta \left(\frac{w}{p}\right)$$

أما بيانيا فيمكن التعبير عن عرض العمل بالشكل التالي :

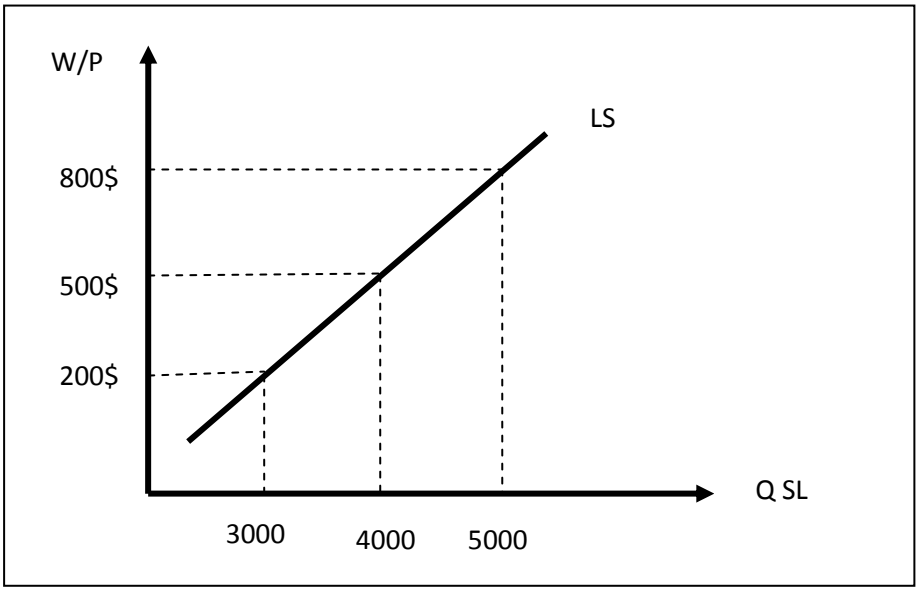

يلاحظ من الشكل : إذا كان الأجر الحقيقي (500) دولار فان الكمية المعروضة (4000) عامل ، وفي حال ارتفاع الأجر الحقيقي إلى (800) دولار ترتفع الكمية المعروضة إلى (5000) عامل، أما إذا انخفض الأجر الحقيقي إلى (200) دولار تقل الكمية المعروضة إلى (3000) عامل .

جـ - التوازن في سوق العمل بيانيا

يتحقق التوازن في سوق العمل في النقطة التي يتقاطع عندها منحنى الطلب على العمل (LD) مع منحنى عرض العمل (LS) وكما موضحة في الشكل الأتي :

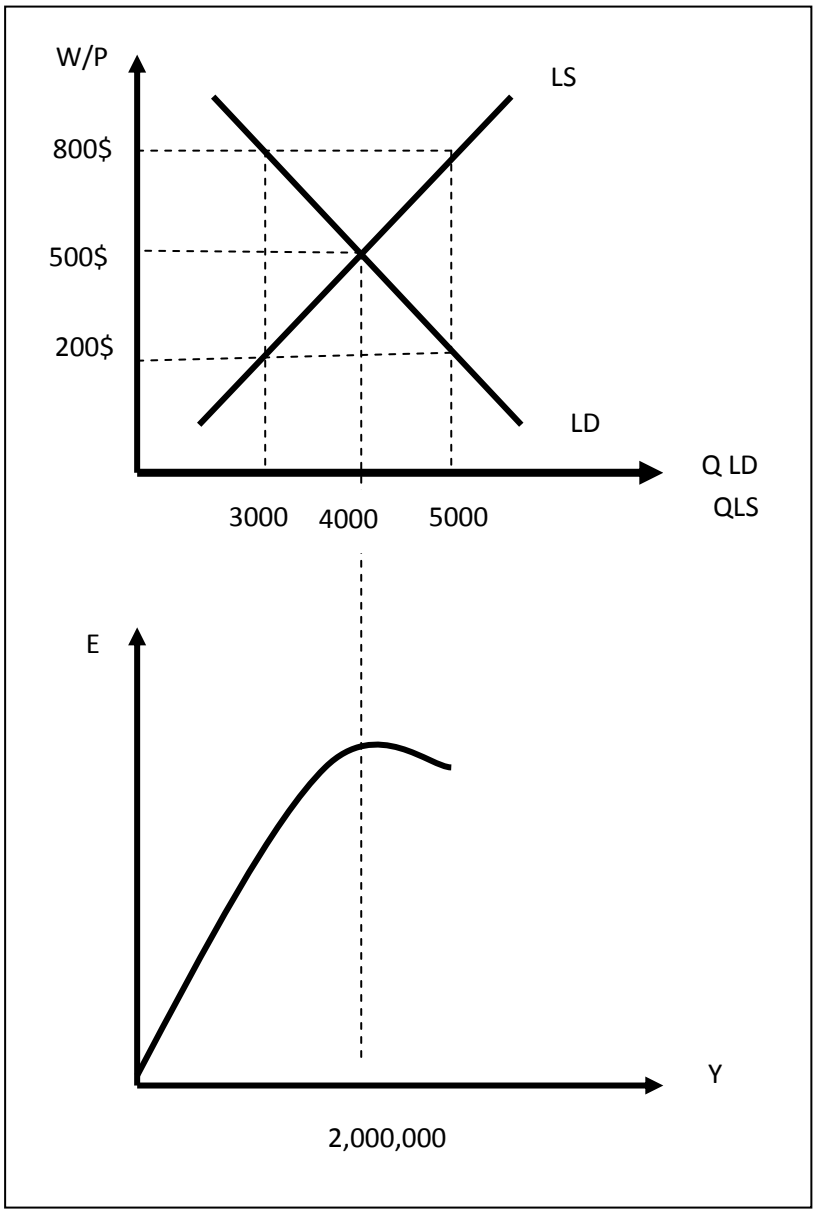

يلاحظ من الشكل ما يلي :

- تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني ($500) .
- الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم الاستخدام (4000) عامل .
- حجم الاستخدام يحدد حجم الإنتاج (2,000,000) وحدة من السلع والخدمات .
- في حال ارتفاع الأجر إلى ($800) يختل التوازن في سوق العمل فيصبح عرض العمل (5000) عامل ، والطلب على العمل (3000) عامل فقط ، وفي هذه الحالة تحدث منافسة بين العمال على الوظائف القليلة ويقبلون العمل باجر منخفض إلى أن يصل إلى الأجر التوازني ($500) فترجع حالة التوازن من جديد .

- وفي حال انخفاض الأجر إلى ($200) يختل التوازن أيضا في سوق العمل ويصبح عرض العمل (3000) عامل ، والطلب على العمل (5000) وفي هذه الحالة تحدث منافسة بين المنتجين لإغراء العمال باجر أعلى إلى أن يصل إلى الأجر التوازني ($500) فترجع حالة التوازن من جديد .
- وهذا هو جوهر التوازن التلقائي ومرونة الأجور في سوق العمل .

د – التوازن في سوق العمل رياضيا

ويمكن الوصول إلى التوازن في سوق العمل من خلال المعادلات الرياضية وكلاني :

افترض أن معادلة الطلب على العمل هي : $LD = 7000 - 6 (W/P)$

افترض أن معادلة عرض العمل هي : $LS = 3000 + 2 (W/P)$

المستوى العام للأسعار هو $(P = 3)$

المطلوب //

اوجد الأجر الحقيقي والاسمي وعدد العمال عند مستوى التوازن ومستوى الإنتاج المناظر لعدد العمال ؟

إيجاد الأجر الحقيقي يكون كلاني :

$LD = LS$

$7000 - 6 (W/P) = 3000 + 2(W/P)$

$2(W/P) + 6(W/P) = 7000 - 3000$

$8 (W/P) = 4000$

$(W/P) = 4000/8 = 500$

لإيجاد عدد العمل عند مستوى التوازن نعوض الأجر الحقيقي في معادلات الطلب وعرض العمل وكالاتي :

$LD = 7000 - 6 (500) = 4000$

$LS = 3000 + 2 (500) = 4000$

دالة الإنتاج الكلية عبارة عن الأجر الحقيقي مضروبا في عدد العمال $Y = (W / P) N$

$Y = (W/P)\ N$

$Y = (500)\ 4000 = 2{,}000{,}000$

الأجر الاسمي عبارة عن الأجر الحقيقي مضروبا في المستوى العام للأسعار وكلاني :

$W = (W/P)\ P$

$W = (500)\ 3 = 1500$

2- التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي

العرض الكلي : عبارة الناتج المحلي من السلع والخدمات ، وقيمة هذا الناتج تمثل الدخل المحلي ، والأخير يقسم إلى استهلاك وادخار . **إي إن :**

العرض الكلي = استهلاك + ادخار

الطلب الكلي : عبارة عن الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار ، إي إن :

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار

وعليه فان :

العرض الكلي = الطلب الكلي

استهلاك (C) + ادخار (S) = الاستهلاك (C) + الاستثمار (I)

وبحذف الاستهلاك (C) من الطرفين يصبح $S = I$

يتضح من ذلك ، لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن يتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار ، أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة الحقيقي .

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم

وهذا يعني إن سعر الفائدة الحقيقي كفيل بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ، لأنه يحفز الوحدات الادخارية بتحويل ادخاراتهم إلى استثمارات ، أي انه ثمن التخلي عن الادخار .

أ - دالة الاستثمار

يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي ، حيث كلما انخفض سعر الفائدة الحقيقي زادت إقبال رجال الإعمال على الاقتراض لتمويل مشاريعهم الاستثمارية والعكس صحيح . ويمكن التعبير عن دالة الاستثمار بالصيغة الدالية التالية :

$$I = I_0 - \alpha(i)$$

أما بيانيا فيمكن التعبير عن دالة الاستثمار بالشكل التالي :

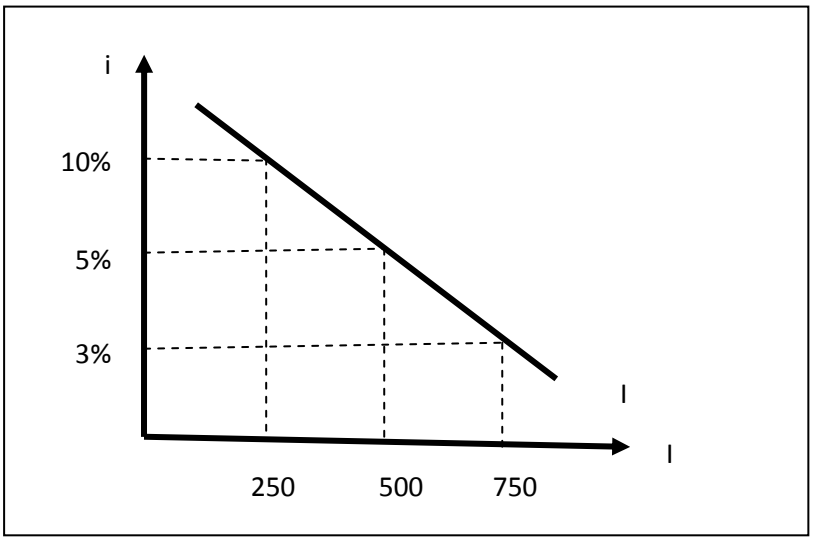

يلاحظ من الشكل : إذا كان سعر الفائدة الحقيقي (5%) فان حجم الاستثمار (500) ، وفي حال ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى (10%) يقل حجم الاستثمار إلى (250) ، أما إذا انخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى (3%) يرتفع حجم الاستثمار إلى (750) .

بـ - دالة الادخار

يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة الحقيقي ، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة الحقيقي زادت رغبة الإفراد بالادخار والعكس صحيح . ويمكن التعبير عن دالة الادخار بالصيغة الدالية التالية :

$$S = S_0 + \beta(i)$$

أما بيانيا فيمكن التعبير عن دالة الادخار بالشكل التالي :

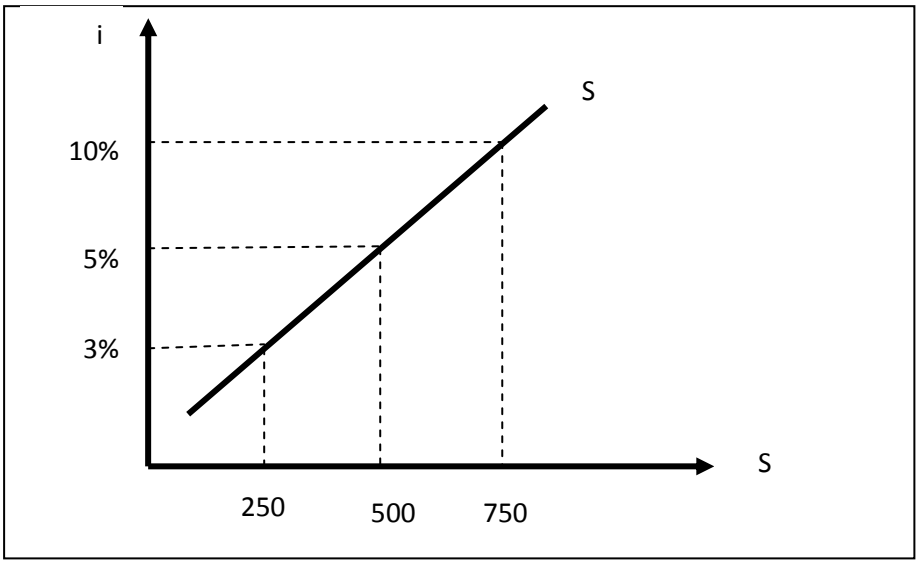

يلاحظ من الشكل : إذا كان سعر الفائدة الحقيقي (5%) فان حجم الادخار (500) ، وفي حال ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى (10%) يرتفع حجم الادخار إلى (750) ، أما إذا انخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى (3%) ينخفض حجم الادخار إلى (250) .

جـ - التوازن في سوق السلع والخدمات بيانيا

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات في النقطة التي يتقاطع عندها منحنى الادخار (S) مع منحنى الاستثمار (I) وكما موضحة في الشكل الأتي :

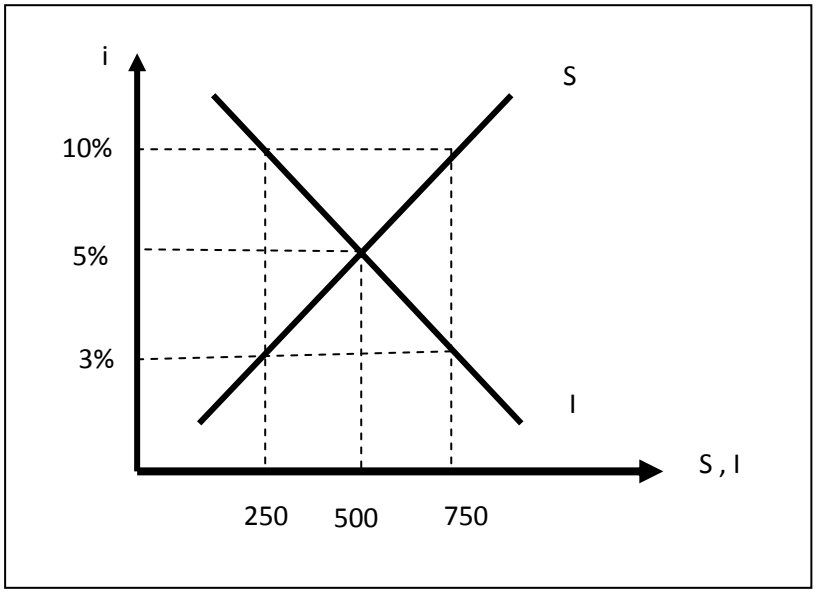

يلاحظ من الشكل ما يلي :

- تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار يحدد سعر الفائدة الحقيقي التوازني (5%)
- سعر الفائدة الحقيقي التوازني يحدد حجم الادخار والاستثمار (500) .
- في حال ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى (10%) يختل التوازن في سوق السلع والخدمات فيصبح حجم الادخار (750) ، وحجم الاستثمار(250) ، وفي هذه الحالة تحدث منافسة بين المدخرين ويقبلون بإقراض ادخاراتهم بسعر فائدة اقل إلى أن يصل إلى سعر الفائدة التوازني (5%) فترجع حالة التوازن من جديد .
- وفي حال انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى (3%) يختل التوازن أيضا في سوق السلع والخدمات ويصبح حجم الادخار (250) ، وحجم الاستثمار (750) وفي هذه الحالة تحدث منافسة بين المستثمرين بإعطاء سعر فائدة أعلى إلى أن يصل إلى سعر الفائدة التوازني (5%) فترجع حالة التوازن من جديد .
- وهذا هو جوهر التوازن التلقائي ومرونة سعر الفائدة في سوق السلع والخدمات .

د – التوازن في سوق السلع والخدمات رياضيا

ويمكن الوصول إلى التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال المعادلات الرياضية وكلاني :

افترض أن معادلة الاستثمار هي : $I = 70 - 3\ (i)$

افترض أن معادلة الادخار هي : $S = 20 + 7(i)$

المطلوب //

اوجد سعر الفائدة الحقيقي والاسمي وحجم الاستثمار والادخار عند مستوى التوازن ؟

إيجاد سعر الفائدة الحقيقي يكون كالاتي :

$I = S$

$70 - 3\ (I) = 20 + 7(i)$

$7(i) + 3(i) = 70 - 20$

$10\ (i) = 50$

$(i) = 50/10 = 5$

لإيجاد حجم الاستثمار والادخار عند مستوى التوازن نعوض سعر الفائدة الحقيقي في معادلات الاستثمار والادخار وكالاتي :

$I = 70 - 3\ (5) = 55$

$S = 20 + 7(5) = 55$

سعر الفائدة الاسمي عبارة عن سعر الفائدة الحقيقي مضافا آلية المستوى العام للأسعار

وبافتراض أن المستوى العام للأسعار (4) فان سعر الفائدة الاسمي (ii) يكون :

$ii = i + P$

$ii = 5 + 4 = 9$

3- التوازن في سوق النقود

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتحقق المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود ، والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار (P) الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات .

أ – عرض النقود

يعتبر عرض النقود عند المدرسة الكلاسيكية متغيرا خارجيا تحدده السلطة النقدية (البنك المركزي) . أي أن $M_S = M_0$

وبيانيا يمثل عرض النقود على شكل خط مستقيم عمودي دلالة على انه متغير خارجي فمهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير هذا المنحنى ، وكما موضح في الشكل التالي :

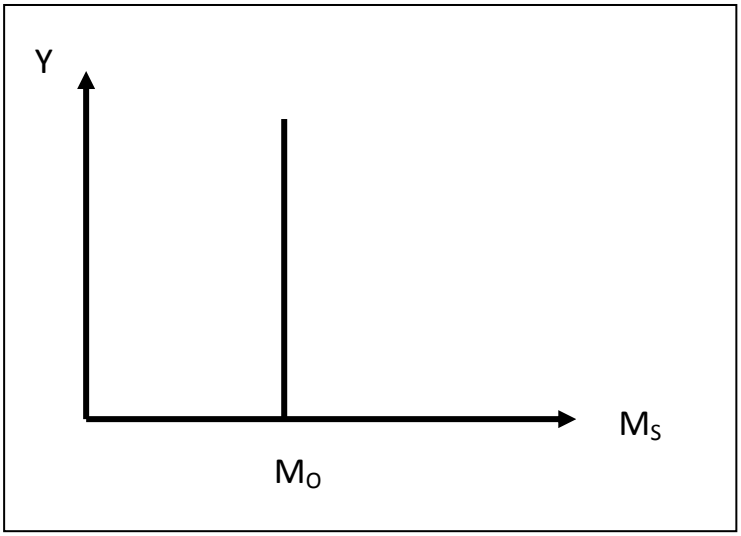

بـ - الطلب على النقود

لدراسة الطلب على النقود نقوم أولا بدراسة المعادلة الكمية للنقود التي صاغها الاقتصادي الأمريكي ارفنج فيشر ARVING FESHER بالشكل الأتي : $MV = PY$

حيث إن :

M = الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة (عرض النقد)

V = سرعة دوران النقد (عدد المرات التي تنتقل بها العملة من يد إلى أخرى)

P= المستوى العام للأسعار

Y = حجم الإنتاج من السلع والخدمات

افتراضات المعادلة

- سرعة دوران النقود (V) ثابتة في الأجل القصير لأنها تتعلق بعادات وتقاليد الإفراد في استعمال النقود .
- حجم الإنتاج (Y) ثابت في الأجل القصير لأنه يوافق حالة الاستخدام الشامل .

النتيجة : هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P) ، أي أن تغير كمية النقود يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه .

معادلة كمبريدج

لاحظ بعض الاقتصاديين من جامعة كمبريدج البريطانية أن المستوى العام للأسعار في معادلة فيشر جاءت عامة وغير محددة فهي تتضمن أسعار السلع والخدمات وأسعار الأسهم والسندات ، فإذا تغيرت كمية النقود قد توجه هذه الزيادة لشراء الأسهم والسندات فيزداد الطلب عليها ومن ثم ارتفاع أسعارها ، دون أن ترتفع أسعار السلع والخدمات . وبالتالي لابد من إعادة صياغة المعادلة بالشكل الآتي :

$$M = \frac{1}{V} PY$$

$$M = K PY$$

حيث أن :

P = تمثل أسعار السلع والخدمات ، فإذا تغيرت كمية النقود يؤدي إلى تغير أسعار السلع والخدمات (استبعاد أسعار الأسهم والسندات) .

($K=\frac{1}{V}$) عبارة عن نسبة من الدخل النقدي (PY) يتم الاحتفاظ بها بصورة سائلة لإجراء مختلف المعاملات .

إن المعادلة : $M_d = KPY$

تسمى معادلة الطلب على النقود ، حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود M_d والدخل النقدي PY ، حيث كلما ارتفع الدخل النقدي زاد الطلب على النقود والعكس صحيح . وبيانيا تمثل بالشكل الآتي :

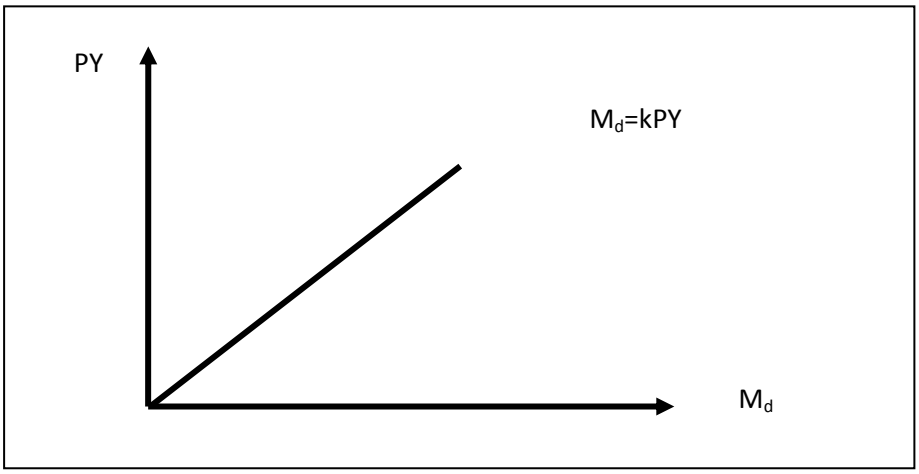

ج – التوازن

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق وان اشرنا عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود وعرض النقود ($M_d = M_s$) كما موضحة في الشكل التالي :

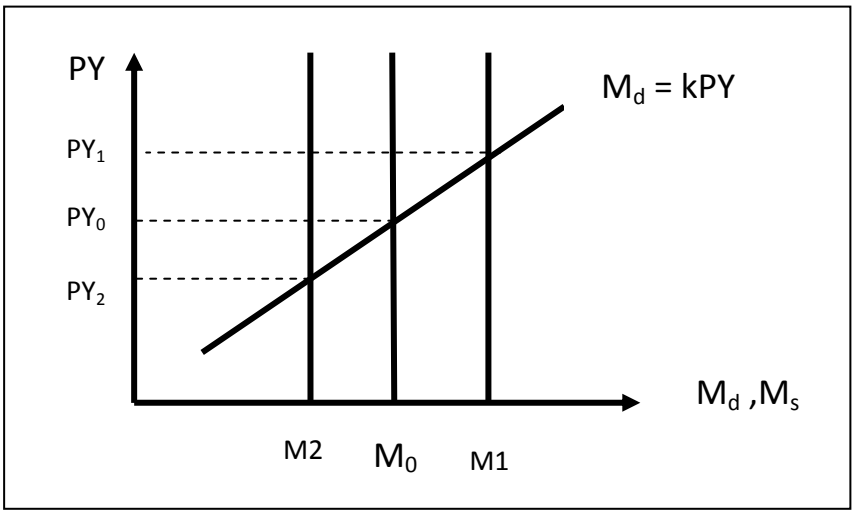

يلاحظ من خلال التوازن في سوق النقود يتحدد المستوى العام للأسعار ، ومن ثم يمكن تحديد الدخل أو الناتج الاسمي .

إذا ارتفع عرض النقد ينتقل المنحنى إلى M_1 ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع الناتج الاسمي إلى PY_1 .

أما إذا انخفض عرض النقد ينتقل المنحنى إلى M_2 ويترتب على ذلك انخفاض الأسعار ومن ثم انخفاض الناتج الاسمي إلى PY_2 .

ثالثا / انهيار النظرية الكلاسيكية

ما إن ظهرت بوادر أزمة الكساد العظيم الذي ضرب معظم الاقتصادات الرأسمالية عام 1929 ، انهارت الفرضيات العامة التي بنيت عليها المدرسة الكلاسيكية تحليلها في التوازن ، وباتت النظرية عاجزة عن تفسيرها للواقع الذي اتصف بزيادة المعروض السلعي وارتفاع معدلات البطالة واختلال التوازن بين الطلب والعرض إي وجود طاقات إنتاجية فائضة ، كما أن العرض لم يخلق الطلب حسب قانون ساي والاختلال لم يرجع إلى حالة التوازن تلقائيا ، بل تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

كل ذلك يدل على فشل النظرية الكلاسيكية وعدم قدرتها على تفسير الواقع وبالتالي لابد من نظرية بديلة فجاء كينز بنظرية جديدة أطلق عليها بالنظرية الحديثة .